

Distr.: General
5 September 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

الدورة الخامسة

جنيف، ١٨-٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن دورته الخامسة

المعقود في قصر الأمم، بجنيف، من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-15378(A)



* 1 7 1 5 3 7 8 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	موجز الرئيس	أولاً -
٣	الجلسة الافتتاحية	ألف -
٤	دور اقتصاد الخدمات والتجارة في التحوّل الهيكلي والتنمية الشاملة	باء -
١٦	الخلاصة	جيم -
١٨	مسائل تنظيمية	ثانياً -
١٨	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٨	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٨	حصيلة الدورة	جيم -
١٨	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٩	الحضور	المرفق

مقدمة

١- عُقدت الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية في قصر الأمم في جنيف بسويسرا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧. وأتاحت الدورة فرصة لدراسة وتبادل الخبرات والدروس المستفادة على الصعيد الوطني بشأن دور اقتصاد الخدمات والتجارة في التحول الهيكلي والتنمية الشاملة، إضافة إلى تحديد التوصيات السياسية. وقد حضر الاجتماع ما يقرب من ١٠٠ مشارك. ومن بين هؤلاء واضعو سياسات ومفاوضون رفيعو المستوى في ميدان التجارة ممن يوجد مقرهم في جنيف وفي عواصم بلدانهم، وسفراء ومسؤولون كبار من هيئات التنظيم الوطنية، وممثلون عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وأثنى المشاركون على الجودة العالية لمذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة وعلى ثراء المناقشات وأهميتها في مجال السياسات.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- الجلسة الافتتاحية

٢- ألفت رئيسة فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية بياناً افتتاحياً. وأشارت إلى تركيز الدورة على دور الخدمات في تعزيز التحول الهيكلي، مع إيلاء اهتمام خاص لخدمات البنى التحتية، وشددت على أن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات يشكل جزءاً لا يتجزأ من العمل الطويل الأمد والشامل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن اقتصاد الخدمات والتجارة، وهو عنصر أساسي في مجموعة أدواته بشأن هذه المسألة، إلى جانب استعراضات سياسات الخدمات والمنتدى العالمي للخدمات. وقد عزز مافيكيانو نيروبي، الذي اعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولاية الأونكتاد فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات وخدمات البنى التحتية، بما في ذلك أطرها السياسية والتنظيمية والمؤسسية (TD/519/Add.2). وأتاح الاجتماع منبراً فريداً لتحديد التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة وتبادل الخبرات والدروس المستفادة من أجل تحسين فهم المسألة الحاسمة المتمثلة في اقتصاد الخدمات والتجارة، وأيد الجهود التي تبذلها البلدان لصياغة وتنفيذ سياسات وطنية مناسبة وأطر تنظيمية ومؤسسية، والانخراط في التجارة الدولية والمفاوضات والاتفاقات التجارية والأطر التعاونية، بما في ذلك زيادة مساهمة الخدمات إلى أقصى حد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- وعرضت رئيسة فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة (TD/B/C.I/MEM.4/14). وأشارت إلى أن قطاع الخدمات قد توسع ليصبح سمة مميزة للاقتصاد الحديث، وهو ما يمثل أكثر من نصف الناتج، ونصف العمالة تقريباً، وثالث التجارة في القيمة المضافة في البلدان النامية. وقالت إن التمييز بين السلع والخدمات يتضاءل بصورة متزايدة بالنظر إلى التقدم المحرز في إضفاء الطابع الخدماتي على الاقتصاد، كما أن هناك قيمة مضافة كبيرة متضمنة في المصنوعات. وتعد خدمات القيمة المضافة، بما في ذلك البنى التحتية وخدمات المنتجين والوسطاء، مصدراً رئيسياً لنمو الإنتاجية، مما يعني أن قطاع الخدمات

والتجارة في الخدمات يمكن أن يشكلا عاملاً حافزاً أساسياً وأداة تمكينية قوية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤- بيد أن الخدمات لم تتلق مستوى الاهتمام الذي تستحقه من السياسات، وهو المستوى الذي يقتضيه الدور الحاسم لاقتصاد الخدمات والتجارة في النمو والتنمية. وشددت رئيسة الفرع على الحاجة إلى استراتيجية نمو متوازنة للاستفادة من دور الخدمات في حفز النمو؛ فمن أجل جني إمكانات القطاع، ينبغي وضع أطر سياساتية وتنظيمية ومؤسسية قوية. ويمكن للتجارة الدولية أن تعزز هذا القطاع وأن تعزز إمكانات التحول الهيكلي الذي تقوده الخدمات. ولذلك فمن الأهمية بمكان معالجة القيود المفروضة على العرض المحلي وتحقيق الاتساق فيما بين مجالات السياسة العامة المتعددة، وكذلك بين هذه المجالات وتحرير التجارة. كما أن إقامة آليات لتكثيف العمل، وبناء القدرات والمهارات اللازمة للسوق، أمر أساسي أيضاً. وأخيراً، أبرزت الرئيسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأهمية التعاون التنظيمي، إضافة إلى الآثار المترتبة على جدول الأعمال الضمني الذي يفرضه الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وتغطيته للتجارة الإلكترونية.

باء- دور اقتصاد الخدمات والتجارة في التحوّل الهيكلي والتنمية الشاملة (البند ٣ من جدول الأعمال)

اقتصاد الخدمات والتجارة من أجل التنمية

٥- اتفق العديد من المشاركين في الاجتماع على الأهمية المتزايدة للخدمات بالنسبة للاقتصادات كمصدر للدخل والعمالة والتجارة والقيمة المضافة والاستثمار. وأبرز عدد من المشاركين أن حضور الخدمات يتزايد في جميع مجالات الاقتصاد العالمي، وأن التمييز بين الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات لم يعد واضحاً، وذلك تمشياً مع التقدم المحرز في إضفاء الطابعين الخدماتي والرقمي على الاقتصاد وتوسيع نطاق سلاسل الإمداد. كما أن الآثار الإيجابية للخدمات مستمدة من دورها كعامل تمكيني للتجارة والمعاملات الاقتصادية، ولا تقتصر على حجمها. وتضطلع الخدمات المالية والقانونية بدور تنظيمي للمدفوعات والقروض والاستثمارات؛ وتتيح خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية قيام تجارة الخدمات على شبكة الإنترنت؛ وتتيح خدمات النقل واللوجستيات تحرك السلع بكفاءة. كما تعتبر الخدمات متضمنة في السلع؛ لذلك، فإن تحسين التجارة في الخدمات يعتمد أيضاً على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع. ومن خلال تخفيض المسافة وتكاليف المعاملات الهامشية، يمكن للتجارة الرقمية أن تسهم في تمكين أصحاب المشاريع والأعمال التجارية من جميع الأحجام، ولا سيما في البلدان النامية.

٦- وحقق تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شوطاً كبيراً. وأبرز أحد المشاركين أن هذه الخدمات قد أحدثت الثورة الصناعية الرابعة وأتت بفرص اقتصادية جديدة، مما مكن من الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة توافر المنتجات والخدمات الجديدة للمستهلكين، مع انخفاض تكاليف المعاملات. وساعدت الأدوات الرقمية الشركات والمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على الحواجز التي تحول دون تحقيق النمو، عن طريق تيسير المدفوعات؛ وتمكين التعاون؛ وإزالة الحاجة إلى الاستثمار في الأصول الثابتة، عن طريق

استخدام الخدمات السحابية؛ والسماح باستخدام آليات التمويل البديلة، مثل التمويل الجماعي. ويظهر مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الخاص بتتمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسناً في تغطية الشبكات الخلوية المتنقلة. ويتيح تحسين الترابط والبنية التحتية إمكانية أكبر للوصول إلى الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليفها، مع انخفاض أسعار خدمات النطاق العريض الثابتة والمتنقلة على السواء.

٧- وأشار عدد من المشاركين إلى أنه فيما يتعلق بالسياسة التجارية المحلية، فإن قطاع الخدمات ممثلٌ تمثيلاً ناقصاً في بعض الأحيان، ذلك أن معظم صانعي السياسات يركزون اهتمامهم على الصناعة التحويلية والزراعة، وهناك حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام إلى الخدمات. وتبدو تجارة الخدمات في أدنى حد لها، غير أن هذا يرجع أساساً إلى المسائل الإحصائية والمسائل المتصلة بالبيانات؛ فالبيانات التقليدية تقلل من أهمية الخدمات لأنها لا تسجل سوى الأسلوبين ١ و ٢ من أساليب التوريد (التوريد عبر الحدود والاستهلاك في الخارج) وليس الأسلوبين ٣ و ٤. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتم الإبلاغ عن القيمة المضافة للخدمات في التجارة الإجمالية، بما في ذلك الخدمات التي تقوم بها شركات الصناعة التحويلية. وبدون بيانات جيدة، لن يتمكن صانعو السياسات من المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ قد لا يتخذون أفضل الخيارات السياسية الممكنة. وأسهمت قاعدة البيانات المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية في تجارة القيمة المضافة، إضافة إلى قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التجارة في الخدمات والخدمات المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في إيجاد فهم أفضل لتدفقات التجارة العالمية الحقيقية في مجال الخدمات.

٨- وفي هذا الصدد، عرض أحد المشاركين تجربة البرازيل في وضع وتشغيل النظام المتكامل للتجارة الخارجية في الخدمات والأصول غير الملموسة، وغيرها من العمليات التي تنتج اختلافات في قيمة رأس المال، لمعالجة النقص الشديد في البيانات المتصلة بالخدمات. وقد أنشئ هذا النظام في عام ٢٠٠٥ استجابة للحاجة إلى بيانات لتحسين السياسات العامة القائمة على الأدلة من أجل تطوير قطاع الخدمات. وقد أنتج بيانات ومعلومات مفيدة، بما في ذلك قاعدة إحصائية مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٤-٢٠١٦) للتجارة في الخدمات الفردية بشأن أساليب التوريد الأربعة، مصنفة كلاً على حدة كمنتجات وفقاً للنظام الذي تتبعه البرازيل في تسميات الخدمات والأصول غير الملموسة وغيرها من العمليات، استناداً إلى تصنيف الأمم المتحدة المركزي للمنتجات.

٩- وشدد عدد من المشاركين على أهمية وضع نظام ملائم للغرض، من أجل جني الأثر الإيجابي للخدمات، نظراً لأن القطاع حساس إزاء الأنظمة والمؤسسات التي وضعته. وللإصلاح التنظيمي أهمية خاصة في استباق تضمين الأنظمة المحلية لأي آثار تقييدية على التجارة. وشدد أحد المشاركين على أن الحواجز التي تحول دون التجارة في الخدمات كثيراً ما تكون متضمنة في الأنظمة المحلية، ولا تخضع لتحديدها بالتعريفات الجمركية والجمارك على الحدود. وكثيراً ما تصمم هذه الأنظمة لأغراض سياسية عامة أخرى مشروعة، ولكنها قد تكون مقيدة للتجارة عن قصد أو عن غير قصد. وقد اضطلع مجلس تجارة الخدمات التابع لمنظمة التجارة

العالمية بأعمال تصب في اتجاه متابعة تنفيذ تفضيلات الخدمات لصالح أقل البلدان نمواً وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات.

١٠- وتتجاوز الحواجز التي تعترض تجارة الخدمات تلك المتعلقة بالسلع، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويعد تحرير الخدمات أمراً هاماً، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة في السلع، مثل الخدمات اللوجستية والمالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وشدد أحد المشاركين على أهمية معالجة المعوقات التي تواجه نقل الخدمات إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، يعتبر التعليم والتدريب في مهارات إدارة العلاقات مع الزبائن أمراً ضرورياً بالنسبة للتدفقات عبر الحدود. ويمكن أن تشكل إدارة العلاقات مع الزبائن المحتملين عنصراً متميزاً قوياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إبلاء الاهتمام لمكونات الثقة، مثل إصدار الشهادات والشفافية، يمكن أن يعزز من نقل الخدمات إلى الخارج والتجارة. وللعوائق التي تواجهها التجارة في الخدمات أهمية أكبر نسبياً بالنسبة إلى مؤسسات الأعمال الجديدة والصغيرة. ويظل التمويل التجاري للخدمات مفتقراً للتطوير، وبالتالي فقد يكون تيسير التجارة للخدمات مفيداً.

١١- وفي مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي، يمكن أن يترتب على عملية الرقمنة تحديات فيما يتعلق بشمول الجميع الذي ينطوي على قدرة الجميع على الوصول والمهارات والدوافع والثقة. ولجعل التحول الرقمي في خدمة الاقتصاد، ينبغي التركيز على السياسات التي تمكن من استخدام التكنولوجيات الرقمية من جانب الأفراد والشركات والحكومات استخداماً فعالاً، وينبغي أن يركز ذلك على تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني والوصول وتنمية البنى التحتية، إضافة إلى توفير الحوافز المناسبة لتعزيز الزيادة في الاستثمار، ودعم نماذج الأعمال الجديدة في إطار النظام الإيكولوجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتحقيق الفائدة للمستهلكين عن طريق اجتذابهم إلى خدمات الإنترنت وتيسير الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة أكثر. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه قطاع الخدمات في تحسين قدرته التنافسية. ورغم أن قطاع الخدمات يعتبر مهماً في الاقتصاد الوطني، إلا أنه يتسم بانخفاض الإنتاجية والقيمة المضافة المحدودة. وبناء على ذلك، شرعت البرازيل في عملية إصلاح قوانين العمل فيها، لجعلها أكثر مرونة وتكيفاً مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

١٢- وتؤدي المعايير الدولية دوراً هاماً في تيسير أنشطة الخدمات والتجارة عن طريق تعزيز الثقة في جودة الخدمات والحد من عدم اليقين والتضارب في المعلومات. وأشار أحد المشاركين إلى أن عدد هذه المعايير أخذ في الازدياد، بما في ذلك في مجال الأعمال التجارية والمالية والسياحة والخدمات القائمة على شبكة الإنترنت. كما وضعت معايير للخدمات الاجتماعية والخدمات المتصلة بالتعليم والصحة والبيئة والنقل والتوزيع. ويوجد لدى المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس نحو ٧٠٠ معيار للخدمات، وهو ما يمثل حوالي ٣ في المائة فقط من حافظتها. وتعد معاييرها الدولية الخاصة بالخدمات مبادئ توجيهية للتبني الطوعي، وهي تهدف إلى ضمان أن تكون المنتجات والعمليات والخدمات ملائمة للغرض وأن توفر أدوات عملية للتصدي للتحديات. ولذلك، يمكن اعتبار المعايير جزءاً من البيئة التمكينية للخدمات. وفي المناقشة التي

جرت، أبرز المشاركون الحاجة إلى كفالة مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في الهيئات المعنية بوضع المعايير وعدم إثارة هذه الهيئات للحواجز أمام مشاركتها في التجارة.

دور الخدمات في التحول الهيكلي

١٣ - عادة ما كان يُنظر إلى التحول الهيكلي على أنه تحول في بنية الاقتصاد من القطاع الأولي إلى قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات، ولكن هذا الأمر لم يعد كذلك. وحدد أحد المشاركين ثلاثة أنواع من التحول الذي تقوده الخدمات ذات نتائج مختلفة. أولاً، قد ينمو قطاع الخدمات نتيجة لتراجع التصنيع قبل الأوان والتوسع في الخدمات. ثانياً، يمكن لزيادة ناتج الخدمات والتجارة أن تسهم مباشرة في النمو. ثالثاً، وهو الأمر الذي يبشر بأكبر فائدة بالنسبة للتنمية المستدامة، يمكن للخدمات أن تصبّ في خدمة الاقتصاد ككل من خلال توفير مدخلات تنافسية وفعالة لدعم القدرة التنافسية للصناعة والزراعة والخدمات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي إصلاحات الخدمات في المجالات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل إلى تحسين أداء الصناعات التحويلية النهائية. وبالنظر إلى الروابط الظاهرة والضمنية بين القطاعات المختلفة، فمن المهم أن تعتمد البلدان مساراً متوازناً للنمو.

١٤ - وتمثل تنمية قطاع الخدمات تحدياً، وقد تحدّ بعض القيود الملزمة من الميزة النسبية للاقتصاد. ولاحظ أحد المشاركين أن المزايا النسبية في تجارة الخدمات تتحدد بالتفاعل بين المواهب (المهارات) والهيكل الأساسية (الاتصالات السلكية واللاسلكية) والمؤسسات (التنظيمية)؛ وتتأثر المواهب بالخصائص الديمغرافية والهيكل الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للتجارة الرقمية. وأشار بحث أجراه البنك الدولي إلى أن الاختلافات داخل الدول في مستوى ناتج الخدمات قد تعزى في بلد كالهند مثلاً إلى مزيج من توافر المهارات وتطوير الهياكل الأساسية والمؤسسات التنظيمية. وكان لزيادة توافر العمال المهرة أثر إيجابي وهام على الناتج في قطاع الخدمات. وتعدّ أسواق العمالة الماهرة في مجال الخدمات مرنة نسبياً، في حين أن العمالة غير الماهرة تخضع لضوابط أكثر صرامة، كما أن الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم الخدمات، مثل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، قد تحسنت تحسناً كبيراً، في حين أن نظيرتها المستخدمة لنقل السلع، مثل الطرق والموانئ، تتحسن بصورة أكثر تدرجاً.

١٥ - وتكتسي الأطر التنظيمية والمؤسسية لخدمات الهياكل الأساسية أهمية فيما يتعلق بالطاقة. وشدد أحد المشاركين على أن توافر إمدادات الكهرباء أمر ضروري من أجل الإنتاج والتنمية البشرية والاقتصادية. إن الدور المركزي للكهرباء في الاقتصاد، بالاقتران مع جوانب الاحتكار الطبيعي التي لا يمكن تجنبها في هذه الصناعة، ولا سيما في مجال التوزيع، يستلزم قدراً من التنظيم الحكومي. ولا تواجه الحكومات مسألة ما إذا كان ينبغي وضع لوائح تنظيمية، ولكن كيف يمكن وضع هذه اللوائح وإلى أي حد. وتناول مشارك آخر مسألة الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وحماية المستهلك، والشفافية في سياسات التسعير في أسواق التوزيع الأوروبية، أحد أهم المحاور التنظيمية لهذا القطاع.

١٦ - ويعني التوسع في اقتصاد الخدمات أن القيمة المضافة للخدمات، المحلية منها والمستوردة على حد سواء، تمثل حصة متزايدة من تدفقات التجارة العالمية للبضائع. وعرّف أحد المشاركين هذه الخدمات المتضمنة في السلع باعتبارها الأسلوب ٥ من أساليب توريد الخدمات، إذا أردنا

أن نستخدم المصطلحات الواردة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. غير أن السياسات لم تواكب بعد تطور التوسع في الخدمات، وهناك قلق فيما يتعلق بكفاية الترتيبات القائمة للسياسات والضوابط الدولية في مجال التجارة في الخدمات. ولدى ملاحظة ارتفاع القيمة المضافة للخدمات في بعض المجالات، ولا سيما المركبات والمواد الكيميائية والمعدات الإلكترونية، عرض المشاركون النتائج المستمدة من محاكاة نُفذت في أحد مشاريع تحليل التجارة العالمية لقياس الآثار المحتملة لإزالة التعريفات الجمركية في تجارة السلع، بالاقتران مع اتخاذ تدابير لتيسير التجارة. وأشارت النتائج إلى أن الناتج المحلي الإجمالي على صعيد العالم سيزيد بمقدار ٢٤٠-٣٠٠ بليون دولار سنوياً، وأن الصادرات العالمية ستزيد بأكثر من ٥٠٠ بليون دولار سنوياً. ومن المتوقع أن تزداد حصة الخدمات في الناتج العالمي، مما يشير إلى أن الترابط بين الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الذي يؤثر على التكنولوجيا والخدمات الجديدة سيصبح أكثر أهمية، وأن قواعد التجارة قد تحتاج إلى التطور لمواكبة سلاسل القيمة العالمية والتكنولوجيا والابتكار.

١٧- وأبرزت المناقشة التي أعقبت ذلك التباين الشديد بين قطاعات الخدمات، وأن بعض الخدمات الاستهلاكية تضطلع بدور أساسي في التحول الهيكلي من خلال توفير فرص العمل وإنشاء الروابط. وأكد أحد المشاركين أن قطاع السياحة يمثل ١,٤ تريليون دولار أو ٣٠ في المائة من التجارة العالمية في الخدمات، وحوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المباشر وغير المباشر، و١ من بين كل ١٠ وظائف في جميع أنحاء العالم. ويشهد على إمكانات السياحة أن كلاً من البلدان الأربعة التي رفع اسمها في الآونة الأخيرة من فئة أقل البلدان نمواً لديها قطاع سياحي هام. وتتجلى أهمية السياحة أيضاً في قدرتها على إنشاء روابط مع الاقتصادات المحلية في المراحل الأولى. ولذلك فمن المهم تعميم السياحة في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة في مجال السياحة والجهات صاحبة المصلحة في مجال التجارة. وعلاوة على ذلك، يلزم اتخاذ إجراءات لزيادة مساهمة السياحة في الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر، وذلك مثلاً من خلال إشراك المجتمعات المحلية والتركيز على إيجاد فرص اقتصادية للنساء والشباب.

١٨- ويؤكد تبادل الخبرات الوطنية أهمية السياسات الوطنية الملائمة للغرض والخاصة بالظروف المحلية. وأشار أحد المشاركين إلى أن الصين، واعترافاً منها بالمساهمة الحاسمة التي تؤديها الخدمات في النمو الاقتصادي وبغية إعادة التوازن إلى هيكلها الاقتصادي، تسعى إلى تعزيز قطاع خدمات مفتوح وشفاف، وقد أجرت إصلاحات تجريبية وتدرجية في مجال السياسات، حيث عملت على تخفيف العقوبات والقيود المفروضة على الخدمات، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد شرعت الصين منذ عام ٢٠١٣ في إنشاء مناطق تجريبية للتجارة الحرة في ١٥ منطقة، لفترة تجريبية حتى عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" أن تعزز الفرص الاقتصادية في المنطقة. وأشار أحد المندوبين إلى أنه في باراغواي، بُذلت جهود من أجل الاستفادة من قطاع الخدمات لتشجيع التحول الهيكلي، وفي هذا الصدد، تم اللجوء إلى استعراض الأونكتاد لسياسات الخدمات بالنسبة لباراغواي، الأمر الذي سمح بإجراء استعراض وطني للتحديات والفرص القائمة في قطاعات الخدمات المختارة ذات الأولوية، وهي: الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمالية، والتعليم، والبناء

والخدمات المهنية ذات الصلة. وشملت الأهداف التشجيع على وضع تشريعات جديدة لقطاع البناء، كما تناولت الحاجة إلى ضمان تعميم الخدمات المالية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية عن طريق إدراج المحتوى العلمي والتكنولوجي.

السياسات واللوائح التنظيمية في قطاع الخدمات الكفيلة بإحداث التحول الهيكلي

١٩- يتسم إنتاج الخدمات بأنه مجزأ، وقد أصبحت الخدمات وأنشطة الصناعة التحويلية متشابكة مع قيام شركات هذه الصناعة بجمع خدمات العملاء مع السلع. وأشار أحد المشاركين إلى أن ما يقرب من ٣٠ في المائة من القيمة المضافة في معظم الصناعات كان مصدره في الخدمات، وفي المتوسط، فإن ١٨ في المائة من قيمة صادرات السلع تأتي من توفير خدمات داخلية. وحدد المشارك نماذج الأعمال الثلاثة التالية في سلاسل القيمة العالمية: سلاسل القيمة التي تحول فيها المواد الخام والقيمة المضافة إلى منتجات أكثر تجهيزاً بطريقة متتابعة، تبلغ ذروتها في المنتجات النهائية؛ وشبكات القيمة التي توجد فيها القيمة من خلال ربط العملاء كما هو الحال في تقديم التأمين؛ ومحلات القيمة التي توجد فيها القيمة من خلال حل مشاكل العملاء، كما هو الحال في الشركات الاستشارية. وبمرور الوقت، يجري إيجاد القيمة بصورة متزايدة في إطار النموذج الثالث. ويشير التحول نحو شبكات القيمة ومحلاتها أيضاً إلى المجالات الممكنة لإصلاح السياسات من أجل تيسير سلاسل القيمة العالمية للخدمات. وبالنسبة إلى الشبكات، تتعلق الحواجز التجارية الرئيسية بالأنظمة الخاصة بكل قطاع وعدم إنفاذ سياسة المنافسة، بينما في حالة المحلات، فتتعلق الحواجز الرئيسية بحركة الأشخاص. وإلى جانب التجارة، تقوم سياسات المهارات والابتكار أيضاً بدور هام.

٢٠- وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على سوق العمل من جراء تطور اقتصاد الخدمات والتجارة، أشار أحد المشاركين إلى أن الأهمية المتزايدة للخدمات قد زادت تعقيد العلاقة بين التكنولوجيا والعمالة. وفي حين أن الزيادات الإنتاجية يمكن أن تؤدي إلى الاستعاضة عن بعض الوظائف، ستنشأ وظائف جديدة في القطاعات المنتجة للتكنولوجيا، الأمر الذي قد يكون أكثر أهمية. وأصبحت الخدمات قابلة للتداول بصورة متزايدة، الأمر الذي أثر على الوظائف المتوسطة المستوى على وجه الخصوص. ولم ينتج هذا التطور عن التكنولوجيا فحسب، وإنما كان أيضاً نتيجة لقرارات سياسية واجتماعية. ومن المهم تعزيز فرص عمل أفضل مع توفير عمل لائق يشمل، في جملة أمور، الأجر اللائق وإتاحة الفرصة للعمال للتعبير عن آرائهم.

٢١- وتتصل السياسات واللوائح التي تؤثر على الخدمات التجارية الرئيسية، وهي الخدمات المالية والاقتصاد الرقمي، بالجهود الرامية إلى تحقيق التحول الهيكلي. وشدد أحد المشاركين على أن تعميم الخدمات المالية يشكل تحدياً تنظيمياً رئيسياً، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويقاس تعميم الخدمات المالية بثلاثة أبعاد، وهي الحصول على الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها وجودتها. ومع ذلك، تأثرت درجة ذلك التعميم بالمسافة الجغرافية والافتقار إلى الهياكل الأساسية، مثل الفروع في المجتمعات الريفية؛ وارتفاع مستويات المخاطر المرتبطة بالمجتمعات الريفية والمشاريع التجارية الصغيرة؛ وانخفاض مستوى التنافس بين المؤسسات المالية؛ والافتقار إلى النوعية المؤسسية، مثل حماية المستثمرين وإنفاذ العقود. وقد برزت التكنولوجيا المالية، أو الخدمات المالية الرقمية، كطريقة جديدة لإشراك الأفراد والأعمال التجارية

الصغيرة. وقد جعلت البيانات الرقمية السوق أكثر كفاءة، ولكنها طرحت أيضاً مخاطر وتحديات تنظيمية جديدة، مثل تخزين البيانات وأمن الفضاء الإلكتروني والسرية.

٢٢- وأشار أحد المشاركين إلى أن هناك، في كثير من الحالات، جودة تقنية في الخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الهياكل الأساسية، ويكمن التحدي في تهيئة بيئة ملائمة لنشر الأطر التنظيمية دعماً للاقتصاد الرقمي، بما في ذلك الخدمات المالية الرقمية. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تعزيز الاستخدام الملائم والتشغيل البيئي ومواءمة التصنيفات. وينبغي أن تكون الأطر التنظيمية وافية بالعرض وتكفل توفير خدمات كافية للعملاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الهيئات التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية وللخدمات المالية التعاون على نحو أوثق، بما في ذلك عن طريق توقيع مذكرات تفاهم، من أجل وضع نهج تنظيمية متسقة. ويتعين على الحكومات أن تكون في صلب هذه الجهود، وتتولى زمام المبادرة وتضطلع بالمسؤولية. وقد يكون من المفيد أن يقود الأونكتاد مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن كيفية تطوير البيئة التمكينية لدعم الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية.

٢٣- وقدم مشارك آخر تجارب وطنية في تطوير قطاع خدمات قائم على المعرفة، وتشكيل قوة عاملة ماهرة. ويعتبر قطاع الخدمات ذا أهمية استراتيجية في الأرجنتين، حيث إن الوظائف المتصلة به تنطوي على مستويات عالية من التكنولوجيا، واستخدام كثيف للمعارف، وتوفر مستويات عالية من الأجور، وتقع ضمن القطاع الرسمي. وبينما يشغل هذا القطاع جزءاً مهماً من اقتصاد الأرجنتين، فإن هناك نقصاً في اليد العاملة الماهرة. وشُرع في برنامج يسمى ١١١ مليون (ألف) لتعزيز التعليم والتدريب في الجامعات، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة، وتقديم شهادات معتمدة من الحكومة إلى المهنيين المدربين. وكان البرنامج مفيداً في تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات، لتعزيز التحول الرقمي في الصناعات الأخرى، وزيادة تعميم التكنولوجيا الرقمية.

٢٤- ويشمل الاقتصاد الرقمي الهياكل الأساسية والخدمات والأجهزة والمنصات والنظم الإلكترونية، وشدد أحد المشاركين على أن التدخلات السياساتية المختلفة يمكن أن تحفز وتيسر الاستثمار في كل من هذه المجالات، مع إمكانية تحديد مجموعة من مبادئ قواعد التجارة والاستثمار الدوليين الداعمة لهذه السياسات المحلية. ويمثل الوصول إلى الأسواق أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد الرقمي، ويُقصد به القدرة على الدخول إلى الأسواق دون التعرض للعوائق التعسفية والتمييز. وكذلك فإن المعاملة الوطنية، أي معاملة الجهات الفاعلة الاقتصادية الأجنبية بنفس طريقة معاملة الجهات الفاعلة المحلية، هي أيضاً شرط مسبق هام لاجتذاب المواهب والمشتغلين بالأعمال الحرة ورؤوس الأموال الأجنبية. ومن شأن اعتماد نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة الرقمية أن يساعد على ضمان ألا تترتب على القوانين واللوائح التي تم سنها عواقب غير متوقعة. وأخيراً، فإن بعض المسائل الشاملة هامة أيضاً، مثل تعزيز المهارات الرقمية؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية من قبيل شبكات الاتصالات، إضافة إلى الطرق والموانئ؛ وضمان إمكانية التنبؤ قدر الإمكان بالنسبة إلى مناخ الأعمال التجارية ونظام الاستثمار.

٢٥- ويمكن للتجارة الإلكترونية أن تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية عن طريق خفض تكاليف القيام بالأعمال التجارية، وزيادة فرص الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والأفراد،

وتوسيع نطاق إمكانية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقدم أحد المشاركين عرضاً مفصلاً لعمل منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية الذي، وبالنظر إلى التغطية الواسعة للتجارة الإلكترونية، تفضل به هيئات مختلفة تتعامل مع التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتنمية. وتناولت المناقشات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية استعداداً للمؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مسائل محددة مثل حماية المستهلك، والمدفوعات عبر الحدود، والجريمة السيبرانية، والتوافق الإلكترونية، والشفافية، وعدم التمييز.

دور السياسات التجارية والمفاوضات ذات الصلة بالخدمات من أجل التكيف الهيكلي

٢٦- فيما يتصل بالمفاوضات الجارية بشأن الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر، أشار أحد المشاركين إلى أن الاتحاد الأوروبي أعاد تقويم نهجه إلى حد كبير إزاء الخدمات منذ المؤتمر الأخير واعتمد نهجاً أكثر واقعية يركز على المجالات التي تملك فيها منظمة التجارة العالمية أعلى قيمة مضافة، وبخاصة اللوائح التنظيمية المحلية وتيسير التجارة في الخدمات على شبكة الإنترنت وخارجها. وكانت مساهمات اللوائح التنظيمية المحلية كبيرة وإيجابية بالنسبة لجميع البلدان، في حين تم إقرار الحق في التقنين لمراعاة أهداف السياسة العامة واحتياجات البلدان النامية. وشدد المشاركون على أن اللوائح التنظيمية المحلية في إطار منظمة التجارة العالمية لا تشير إلا إلى ترخيص الخدمات وتكتمل منافذ السوق القائمة دون إنشاء منافذ جديدة. وفيما يتعلق بتيسير التجارة على شبكة الإنترنت، ركز الاتحاد الأوروبي على مجموعة من المواضيع المحددة، مثل حماية المستهلك والتوقعات الإلكترونية والعقود.

٢٧- وأشار مشارك آخر إلى أنه، نظراً إلى بدء العمل بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في عام ١٩٩٥، شهد قطاع الخدمات في تلك السنة تطوراً كبيراً غير منظور. ومع ذلك، لم تستطع البلدان النامية تحمّل معظم تكاليف التكيف، لأنها غير مجهزة للتعامل مع مثل هذه التحولات. وتعد اللوائح التنظيمية المحلية للتجارة في الخدمات ضرورة، وتعتمد أوجه الكفاءة التي يمكن توليدها من الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن اللوائح التنظيمية المحلية على طبيعة قطاع الخدمات الوطني والكيفية تنظيمه في الماضي. ولم تكن المنافع تلقائية، كما لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية ما إذا كان اعتماد النموذج الواحد الذي يناسب الجميع هو النهج الأنسب للاتفاقات التنظيمية المحلية المتعددة الأطراف المطبقة أفقياً. ويمكن للقواعد المقترحة أن تحد من مجال الحركة المتاح لوضعي السياسات في أفريقيا، على سبيل المثال، وتؤثر على تنمية قطاع الخدمات المحلية.

٢٨- وقدم مشارك آخر بالتفصيل كيفية تناول الضوابط التنظيمية المحلية للخدمات في الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى في الآونة الأخيرة. وتشير هذه الضوابط التنظيمية الإقليمية إلى النهج الممكن اتباعها في سياق متعدد الأطراف. ويمكن للضوابط التنظيمية الأعمق التي يتم إدراجها في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تكون لها آثار تنموية، لا سيما بالنسبة لقدرة البلدان على تنفيذ التدابير التنظيمية لأغراض السياسة العامة.

٢٩- وعرض أحد المشاركين لمحة عامة وطنية عن الخدمات والتجارة، مع الإشارة إلى أن النظام التجاري المتعدد الأطراف في الهند لا يزال مهماً ولا يمكن الاستغناء عنه. ومنحت الهند أفضليات ذات جدوى تجارية في إطار الإعفاء المتعلق بالمعاملة التفضيلية للخدمات وموردي

الخدمات من أقل البلدان نمواً في ثلاثة مجالات وهي الخدمات المتعلقة بالتأشيرات (أعفت الهند من رسوم تأشيرة الدخول جميع المتقدمين من أقل البلدان نمواً)؛ وخدمات المساعدة التقنية وبناء القدرات؛ ومنافذ الأسواق في إطار الأسلوب ٤ والعروض القطاعية (وفرت الهند منافذ إلى الأسواق لفائدة موردي الخدمات التعاقديين والمهنيين المستقلين في مجال الهندسة والخدمات الحاسوبية والخدمات ذات الصلة). وقدمت الهند اقتراحاً بشأن تيسير تجارة الخدمات، قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر، يسلم بأن تجارة الخدمات تظل خاضعة لعدد من الحدود والحواجز المتجاوزة للحدود، فضلاً عن العراقيل الإجرائية، مما يحد من فوائد التجارة في الخدمات، لا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٠- ونظراً لتزايد الترابط فيما بين مختلف الأنشطة التي تروج لها الخدمات، شدد أحد المشاركين على الحاجة إلى تكييف أساليب السياسة التجارية. ويتم حالياً التفاوض على السياسة التجارية في إطار ركائز مختلفة، ومع ذلك تتكامل التجارة في كل من السلع والخدمات على نحو متزايد؛ وأبرزت قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة حجم القيمة المضافة التي تضخها الخدمات في التجارة. وتكتسي الخدمات أهمية كبيرة كوسيط في كل قطاع من القطاعات، وأصبحت الكفاءة، بما في ذلك الكفاءة التنظيمية، عاملاً جوهرياً للحفاظ على القدرة التنافسية في تصدير السلع المصنعة والخدمات. ومثلت الخدمات التجارية الأخرى طائفة متنوعة من الخدمات، وهي الخدمات المتضمنة في المنتجات. ولذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود التحرير لتجاوز قطاع الخدمات والتطرق إلى جميع القطاعات بصورة شاملة. واعتمد الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، نهجاً جديداً لتحرير التجارة يرمي إلى الوصول إلى التزامات شاملة بموجب الاتفاقات التجارية الإقليمية، يضم السلع والخدمات والاستثمار والملكية الفكرية والمشتريات الحكومية، وأيضاً التعاون التنظيمي، مثل الاعتراف المتبادل.

٣١- وقدم أحد المشاركين وصفاً لمصالح شركات الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي خدمات الأعمال التجارية التي توفر فرص عمل عالية المهارات وعالية الدخل. وتمثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات القائمة على التكنولوجيا الرقمية غالبية الفائض التجاري الأمريكي، ومن المتوقع أن تصبح الحوسبة السحابية القطاع الرائد في مجال التصدير. ومن ثم، تتجلى الأهداف الرئيسية لتحالف صناعات الخدمات في تحقيق التدفق الحر للبيانات عبر الحدود وشروط حظر توطين البيانات. وشدد المشاركون على أهمية السياسات والأنظمة التمكينية التي تدعم الخدمات القائمة على التكنولوجيا الرقمية، والاستثمار العام في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللوائح المناسبة التي تتيح إمكانية الوصول إلى شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك الحد الأدنى من الأنظمة. وقد يشمل أحد النتائج الهامة للمؤتمر الوزاري الحادي عشر اللوائح التنظيمية المحلية وتحديد وقف العمل بالرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية.

٣٢- وتم النظر أيضاً في مسائل اللوائح التنظيمية المحلية في المفاوضات المتعلقة بالخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا. وأشار أحد المشاركين إلى أن المفاوضات، التي انطلقت في عام ٢٠١٢، من المقرر أن تُختتم في عام ٢٠١٧؛ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، وافق وزراء الاتحاد الأفريقي على طرائق المفاوضات بشأن التجارة في الخدمات. وأجرى الاتحاد دراسات حالة إفرادية تسعى إلى تحديد صادرات الخدمات الناجحة، بما في ذلك الخدمات

الثقافية في بوركينا فاسو، والنقل الجوي في إثيوبيا، والخدمات المصرفية في نيجيريا، والاستعانة بمصادر خارجية لتجهيز الأعمال التجارية في السنغال، وخدمات التعليم العالي في أوغندا، مما يبين أهمية الأطر التنظيمية الملائمة والمواتية لتحقيق النجاح.

٣٣- واعترافاً بالأهمية المتزايدة للنهج الإقليمية والحدودة الأطراف، أكد أحد المشاركين على أهمية تعددية الأطراف، مشيراً إلى أن إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ينص بالفعل على إنشاء بيئة تيسير تجارة الخدمات، مع وضع جدول أعمال ضمني وأوجه المرونة. فعلى سبيل المثال، تم إعداد ورقة مرجعية من أجل التطرق إلى تحديات معينة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، كلما دعت الحاجة. ويمكن التصدي للتحديات الجديدة في البيئة الاقتصادية الحالية ضمن الإطار القائم، بالنظر إلى أربعة جوانب رئيسية. أولاً، لا يمكن للغطى القطرية في إطار منظمة التجارة العالمية أن تقتزن بالاتفاقات التجارية الإقليمية. وثانياً، قد لا تملك المحافل التجارية البديلة آليات لتسوية المنازعات بقوة تضاهي قوة الآليات في إطار المنظمة. وثالثاً، تملك المنظمة جدول أعمال مدمج لوضع القواعد يمكنه أن يعالج على نحو أنسب التكاليف المتصلة بالتنوع التنظيمي، على الصعيد المتعدد الأطراف. وأخيراً، يتطلب وضع القواعد الدعم المؤسسي، على النحو الذي تقدمه أمانة المنظمة.

نحو وضع إطار مؤسسي تنظيمي متسق لسياسات التجارة في الخدمات من أجل التحول الهيكلي

٣٤- أصبح معدل نمو إنتاجية الخدمات مماثلاً لمعدل نمو إنتاجية الصناعات التحويلية والزراعة، ولاحظ أحد المشاركين إمكانية زيادة الإنتاجية في قطاع الخدمات. وساعدت التجارة على زيادة هذه الإنتاجية، لذا، فمن المهم الحد من الحواجز التي تعترض التجارة في الخدمات. وتؤدي التدابير التمييزية والاختلافات بين البلدان في اتخاذ التدابير المشروعة غير التمييزية إلى زيادة تكاليف تجارة الخدمات. ويمكن أن يحدث خفض الحواجز آثاراً إيجابية على الإنتاجية، إذ تأثرت أيضاً الشركات الموجودة في المصب والتي تعتمد على الخدمات. واقترحت الدراسات أنه عند إزالة الحواجز أمام الخدمات في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن أن ترتفع أيضاً إنتاجية الأعمال التجارية الزراعية. وبعد تحسين الإدارة أداة فعالة لخفض الحواجز أمام التجارة في الخدمات، على سبيل المثال من خلال جودة اللوائح التنظيمية وسيادة القانون. وقد يكون من المفيد البحث في التدابير العملية لتيسير التجارة، مثل إدماج النقل والخدمات اللوجستية في ولاية اللجان الوطنية لتيسير التجارة والتشجيع على مزيد من التعاون التنظيمي، عن طريق الاستفادة من إعفاء خدمات أقل البلدان نمواً من الضرائب، والتجارب التجارية الإقليمية، وإدماج الخدمات في مبادرة المعونة لصالح التجارة.

٣٥- وشدد أحد المشاركين على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الخدمات وأهمية استراتيجية النمو المتوازن التي تعترف بعدم التجانس بين مختلف قطاعات الخدمات. وكانت بعض الخدمات مصدراً هاماً للإيرادات والعمولات الأجنبية، مثل السياحة، وأدت بعض قطاعات الخدمات دوراً بالغ الأهمية في دعم الإنتاجية والتجارة في قطاعات أخرى، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية. وكان لتصميم السياسات أثر كبير من حيث زيادة مساهمة الخدمات في التحول الهيكلي. فعلى سبيل المثال، حررت موريشيوس وجنوب أفريقيا الوصول إلى الفضاء الجوي لدعم السياحة، وجمعت الهند وموريشيوس شركات لدعم

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعززت كينيا التكامل الإقليمي من أجل تحسين تعميم الخدمات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، في جنوب شرق آسيا، تم تيسير الاعتراف المتبادل بالمؤهلات على الصعيد الإقليمي. وكان الانفتاح هاماً لجني الآثار التحويلية للخدمات. فعلى سبيل المثال، كانت الخدمات المستوردة جزءاً هاماً من القيمة المضافة المتضمنة في صادرات البلد من السلع، وأحدثت الملكية الأجنبية في قطاع الخدمات أثراً إيجابياً كبيراً على إنتاجية العمل. وأخيراً، يمكن أن يساعد المزيد من التنافس في قطاع خدمات مفتوح شركات الخدمات لتصبح أكثر قدرة على المنافسة.

٣٦- وقدم مشاركون آخرون النتائج الرئيسية لبحث أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي ترد بالتفصيل في إصدار بعنوان " *Services Trade Policies and the Global Economy* " (سياسات تجارة الخدمات والاقتصاد العالمي). ويُرجَّح أن تتحقق أكبر المكاسب إذا تم تحسين اللوائح التنظيمية المحلية المتعلقة بالتنافس بالتزامن مع تحسين الشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى أن التعاون التنظيمي سهّل على المصدرين ممارسة الأعمال التجارية؛ وكانت أساليب التوريد يكتمل بعضها بعضاً في كثير من الحالات؛ ويمكن أن تستفيد في المقام الأول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من فتح أسواق الخدمات، لأنها المصدر الرئيسي في إنشاء فرص العمل الجديدة؛ وأثرت تكاليف تجارة الخدمات على القدرة التنافسية لسلاسل القيمة؛ وأدت الرقمنة إلى تغييرات في بنية السوق، عن طريق تحويل بعض الخدمات إلى منتجات قابضة للمعارف وتغيير طريقة تنظيم الإنتاج. ويمكن أن تقلل الإصلاحات المحلية المتعلقة بالترخيص والمعايير والمؤهلات وإنفاذ سياسة المنافسة إلى حد كبير من تكاليف التجارة. وأخيراً، حمل إصلاح تجارة الخدمات منافع للمستهلكين وعزز الإنتاجية المحلية والأداء الاقتصادي.

٣٧- وفي سياق الأنماط التجارية المعاصرة التي تتجلى في سلاسل القيمة العالمية، أكد أحد المشاركين ضرورة تعريف القواعد في مختلف أساليب توريد الخدمات مع إيلاء مزيد من الاهتمام إلى ترابطها واعتماد نهج يشمل سلاسل التوريد ككل بدلاً من الصيغ المنفردة. وهذا ما يعكس حقيقة أنه في الاقتصاد العالمي حيث تؤدي سلاسل القيمة العالمية دوراً مهيماً، تكون الواردات بقدر أهمية الصادرات، وتكون تدفقات الأشخاص والسلع والخدمات والأفكار ورأس المال مترابطة ولا بد من تقييمها على نحو مشترك. وتقترح بحوث أمانة الكومنولث بشأن عمليات التجزؤ المستقبلية أن إدخال التحسينات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينطوي على إمكانية تعزيز التجارة في سلاسل القيمة العالمية بأربعة أضعاف المتوسط العالمي. وتؤثر المسافة تأثيراً شديداً على المشاركة في سلاسل القيمة، ويعزى ذلك جزئياً إلى تكلفة التنسيق وانخفاض تبادل المعارف الضمنية الناشئة عن التفاعلات بين المشتريين والبائعين. ومن المرجح أن تُسند السلع والخدمات المتطورة المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية إلى جهات خارجية على أساس ترتيبات تعاقدية متطورة.

٣٨- وقدم أحد المشاركين عرضاً مفصلاً لعمل مركز التجارة الدولية في السياحة، وأنشطة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات القائمة على التكنولوجيا الرقمية، مبيناً سلسلة من الدروس المتعلقة بالسياسات. وفيما يتعلق بالسياحة، تمثل الهياكل الأساسية تحدياً كبيراً في العديد من البلدان النامية، لكن السياسات تكتسي أهمية كذلك. وكان الانفتاح في مجال التأشيرات واتفاقات المجالات الجوية المفتوحة عنصراً أساسياً لكفالة تنقل السياح الدوليين،

وكانت سياسات الاستثمار في إنشاء الفنادق والمنتجعات واللوائح التنظيمية لمنظمي الرحلات السياحية ذات أثر كبير في كثير من الأحيان. أما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فيتم توريد معظم صادراتها على نحو عابر للحدود على الإنترنت، وهذه ميزة في صالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. بيد أن التنقل المؤقت للمهنيين والاعتراف بالتكوين والمؤهلات يقتصر في كثير من الأحيان على القطاع الخاص، على غرار المسائل الناشئة مثل تقنين البيانات، والخصوصية وأمن الفضاء الإلكتروني. وأخيراً، تشمل التجارة الإلكترونية مختلف أنواع الأنشطة وأدت إلى تنشيط مناقشة السياسات. وإجمالاً، يتعين على السياسات أن تواكب واقع الأعمال، وتكتسي الهياكل الأساسية غير المادية أهمية لا تقل عن أهمية الهياكل الأساسية المادية.

٣٩- وناقش أحد المشاركين تجربة جنوب أفريقيا في تقنين المنافسة في قطاع الخدمات. وينطبق قانون المنافسة لعام ١٩٨٨ على جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك احتكارات الدولة، وأساليب التسعير مثل التسعير المفرط، وتضييق الهامش، والافتراس والتمييز في الأسعار، وكذلك رفض منح الوصول إلى المرافق الأساسية. وينص القانون على إنشاء الاختصاص المشترك بين لجنة المنافسة والجهات الأخرى النازمة للقطاع، ووقّعت اللجنة تبعاً لذلك مذكرات تفاهم مع الجهات النازمة. وتدخلت أيضاً في مواجهة الممارسات المخلة بالمنافسة في الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والبناء والنقل.

٤٠- ورأى أحد المشاركين أن هذه العناصر ضرورية للترتيبات المؤسسية السليمة، من أجل كفالة استقلال السلطة القضائية والوكالات التنظيمية ووضوح الأدوار والمسؤوليات المؤسسية. وفيما يتعلق بالسياسات على الصعيد الكلي، سلط المشاركون الضوء على أهمية تيسير دخول وخروج موردي الخدمات ووضوح أدوار الدولة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، فيما يتصل بالتزامات القانونية وفي سياسة المنافسة. ويكتسي التماثل في المخاطر والمكاسب أهمية أيضاً، لا سيما في الهياكل الأساسية العامة وخدمات المرافق العامة. وتعد الشفافية عنصراً أساسياً في عمليات صنع القرار، والنواتج، والأسس المنطقية، وينبغي توثيق كل ذلك كتابةً.

٤١- وقدم أعضاء الوفود خبراتهم الوطنية في وضع السياسات والأطر التنظيمية المتعلقة بالخدمات. وأشاد أحد أعضاء الوفود باستعراض سياسات الخدمات الذي أنجزه الأونكتاد عن بنغلاديش، وأشار إلى أن بنغلاديش قد استخدمت ذلك الاستعراض لتقييم أهم قطاعات الخدمات والسياسات الممكنة ذات الصلة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، والعمارة والهندسة والتمريض والقبالة. وذكر عضو آخر أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نجحت في الحفاظ على اطراد النمو القوي بفعل الطاقة الكهربائية، والبناء والخدمات، ولا سيما السياحة. وحررت جمهورية لاو قطاع الخدمات عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٠١٣، وركزت في سياساتها التجارية وتيسير التجارة واللوائح التنظيمية على تقديم المساعدة التقنية المستمرة لدعم التنفيذ الفعال للالتزامات المتصلة بالسلع والخدمات على مستوى كل من منظمة التجارة العالمية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وطلب المندوب أن يجري الأونكتاد استعراضاً لسياسات الخدمات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وذكر مندوب آخر أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيلاروس أصبح المصدر الرئيسي لإيرادات الصادرات والوظائف المرتفعة الأجور، وأصبحت بيلاروس الآن رابع مقصد رائد على الصعيد العالمي في مجال خدمات إسناد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى

مصادر خارجية، بتيسير من توافر قوة عاملة كبيرة مكونة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب الهياكل الأساسية المتطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم - الخلاصة

آفاق المستقبل وخارطة الطريق والتوصيات

٤٢ - تداول الاجتماع بشأن العناصر الممكنة لوضع خارطة طريق وتوصيات سياساتية من أجل تعزيز إسهام الخدمات في التحول الهيكلي عن طريق نهج يشمل الحكومة بأكملها، من بين أمور أخرى، من أجل ضمان الاتساق. وعرضت الأمانة الاستنتاجات الأولية لدراسة استقصائية أنجزتها الوكالات التنظيمية. وشددت المناقشات على أهمية إعادة توجيه أولويات اهتمام السياسات والتنظيمات إلى الخدمات، وأهمية تغيير العقلية لبلوغ نهج شامل لسلسلة الإمداد بأسرها، مما يسمح بتجنب وضع السياسات بمعزل عن بعضها البعض، والاعتراف في الوقت نفسه بعدم تجانس قطاعات الخدمات. ومن المهم اتباع استراتيجية نمو متوازنة للاستفادة من الدور المحفز للخدمات، وثمة حاجة إلى أطر السياسة العامة والأطر التنظيمية والمؤسسية القادرة على تحقيق الغرض المنشود من أجل تحقيق التوازن بين استراتيجيات النمو، والاستفادة من الشراكات ومواصلة الارتقاء بالمهارات والقيمة. وأخيراً، سلطت المناقشات الضوء على ضرورة زيادة مشاركة أصحاب المصلحة وامتلاك زمام الأمور في بناء بيئة مواتية لتعميم الخدمات المالية وللإدماج الاجتماعي من أجل التنمية، وأهمية بيانات التجارة في الخدمات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٣ - وجاءت التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات كما يلي:

(أ) العمل من أجل كفاءة سياسات سليمة وتشريعات مناسبة ومؤسسات قوية، قادرة معاً على تعزيز إنتاجية قطاعات الخدمات وقدرتها التنافسية؛

(ب) تعزيز اتساق السياسات المشتركة بين القطاعات، مثل سياسات المنافسة والسياسات القطاعية، بما في ذلك من خلال التُّهَج الشاملة والمتعددة الجهات صاحبة المصلحة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص والأطر المؤسسية المحددة الأهداف، مثل منتديات الخدمات القطاعية الوطنية؛

(ج) الاعتراف بالدور الخاص الذي تؤديه الهياكل الأساسية والخدمات القائمة على المعرفة في سبيل التحول الهيكلي وتعزيز البيئة التمكينية بناء على ذلك، بطرق منها تحسين مهارات اليد العاملة؛ وتوفير القدر الكافي من الهياكل الأساسية، ولا سيما المالية، والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية ذات الصلة بالنقل؛ وتوفير التكنولوجيا ونظم الابتكار الملائمة، وكذلك عن طريق تيسير الأعمال التجارية وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في هذا الصدد؛

(د) تحسين توافر البيانات المصنفة السليمة في الوقت المناسب عن الخدمات، بما في ذلك على مستوى الشركات، لوضع سياسات قائمة على الأدلة، خصوصاً من خلال التعاون الدولي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالاستناد إلى الخبرات المكتسبة والدروس

المستفادة، مثل النظام المتكامل للتجارة الخارجية في الخدمات، والأصول غير المادية والعمليات الأخرى التي تنتج تباينات في الإنصاف في البرازيل؛

(هـ) إنشاء مؤسسات مخصصة لبناء قدرات ومهارات موردي الخدمات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي على الإنتاج والتصدير، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدراتها على الوفاء بمعايير الجودة؛

(و) تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية من أجل تنظيم قطاعات الخدمات على نحو فعال، بما في ذلك من خلال التعاون التنظيمي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(ز) تعريف مضمون وتبيرة وتسلسل عمليات تحرير التجارة على نحو متسق، والتفاوض بشأنها؛

(ح) تعزيز القدرات الوطنية من أجل تنفيذ التدابير التكميلية مثل آليات التكيف التجاري، والتعاون التنظيمي، والتدابير الميسرة للتجارة في الخدمات.

٤٤ - شملت التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات الموجهة للأونكتاد الرامية إلى إجراء المزيد من البحوث ودعم بناء القدرات ما يلي:

(أ) دعم البلدان النامية في تقييم وتحديد السياسات الاستباقية والأطر التنظيمية والمؤسسية القادرة على تحقيق الهدف المنشود، لا سيما بالنسبة لخدمات الهياكل الأساسية، وخدمات الأعمال التجارية، والاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية والسياحة؛

(ب) إجراء عمليات استعراض جديدة لسياسات الخدمات، بما في ذلك بالنسبة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وباراغواي وبلدان الكومنولث؛

(ج) الاستمرار في تيسير معالجة المسائل القطاعية في الدورات المقبلة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات؛

(د) إجراء عمل تحليلي بشأن تجارة الخدمات والنظام التجاري الدولي الذي يؤثر في القطاع، باستخدام نهج شاملة لسلسلة الإمداد ككل؛

(هـ) دعم مشاركة البلدان النامية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والمحدودة الأطراف والإقليمية التي تؤثر على قطاع الخدمات، بما في ذلك إنشاء الأطر التنظيمية والتطرق إلى الحواجز التجارية التنظيمية، مثل في سياق مفاوضات الاتفاقات التجارية الإقليمية الكبرى والمنطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا؛

(و) تعميق العمل بشأن التشريعات المحلية والاتفاقات التجارية؛

(ز) دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها التوريدية في الخدمات؛

(ح) دعم أقل البلدان نمواً في مجال الرصد والاستفادة من الخدمات ذات الصلة بمبادرات الوصول التفضيلي إلى الأسواق بموجب الإعفاء الممنوح لأقل البلدان نمواً في الخدمات؛

(ط) المساهمة في الجهود الوطنية والدولية من أجل تحسين جمع البيانات الإحصائية بشأن الخدمات؛

- (ي) مواصلة البحوث، بما في ذلك عن طريق الدراسات الاستقصائية عن الوكالات التنظيمية ووكالات المنافسة، بشأن الممارسات التنظيمية والتجارب والدروس المستفادة؛
- (ك) تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الخدمات من أجل تحديد أنسب الممارسات، بما في ذلك من خلال التركيز على قطاعات بعينها؛
- (ل) مواصلة التعاون بين الوكالات بشأن مسائل في المجالات المشتركة بين التجارة والخدمات والعمالة.

ثانياً- مسائل تنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

- ٤٥- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، السيد ألفارو سيدينيو موليناري (كوستاريكا) رئيساً له والسيد موشي نيو كاو (ليسوتو) نائباً للرئيس - مقررًا، في جلسته العامة الافتتاحية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٤٦- في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، اعتمد اجتماع الخبراء جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة (TD/B/C.I/MEM.4/13). وهكذا، كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
- ٣- دور اقتصاد الخدمات والتجارة في عملية التحول الهيكلي والتنمية الشاملة
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- حصيلة الدورة

- ٤٧- في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، اتفق اجتماع الخبراء أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٤٨- في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧، أذن اجتماع الخبراء لنائب الرئيس - المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

الحضور*

- ١- حضر هذه الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- | | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| الاتحاد الروسي | زامبيا |
| الأرجنتين | السودان |
| إسبانيا | سويسرا |
| أستراليا | الصين |
| إكوادور | العراق |
| أوغندا | عُمان |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | الفلبين |
| باراغواي | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) |
| البرازيل | فنلندا |
| بروني دار السلام | كازاخستان |
| بنغلاديش | كوستاريكا |
| بنن | كولومبيا |
| بوروندي | الكونغو |
| بولندا | ليسوتو |
| بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) | مدغشقر |
| بيرو | مصر |
| ترينيداد وتوباغو | المملكة العربية السعودية |
| تونس | موريشيوس |
| جزر البهاما | نيبال |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | هايتي |
| جنوب أفريقيا | الهند |
| جيبوتي | |
- ٢- وحضر الدورة ممثل عن عضو المؤتمر التالي:
- الكرسي الرسولي
- ٣- وحضر الدورة ممثل عن الدولة المراقبة غير العضو التالية:
- دولة فلسطين
- ٤- وحضر هذه الدورة ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية:
- الاتحاد الأفريقي
- دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- أمانة الكومنولث
- الاتحاد الأوروبي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.4/INF.5.

المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
- ٥ وحضر هذه الدورة ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

مهندسو العالم
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيط
